رسم خريطة أصحاب المصلحة في حوكمة المياهناحية تل تمر، سوريا

مسح المياه الاجتماعي والاقتصادي

ديسمبر 2025

REACH Informing more effective humanitarian action

المحتويات

01 خارطة أصحاب المصلحة

02 تفويضات أصحاب المصلحة

03 التحديات

01

خارطة أصحاب المصلحة

الجهات الفاعلة في حوكمة المياه في تل تمر

أصحاب المصلحة في قطاع المياه في تل تمر

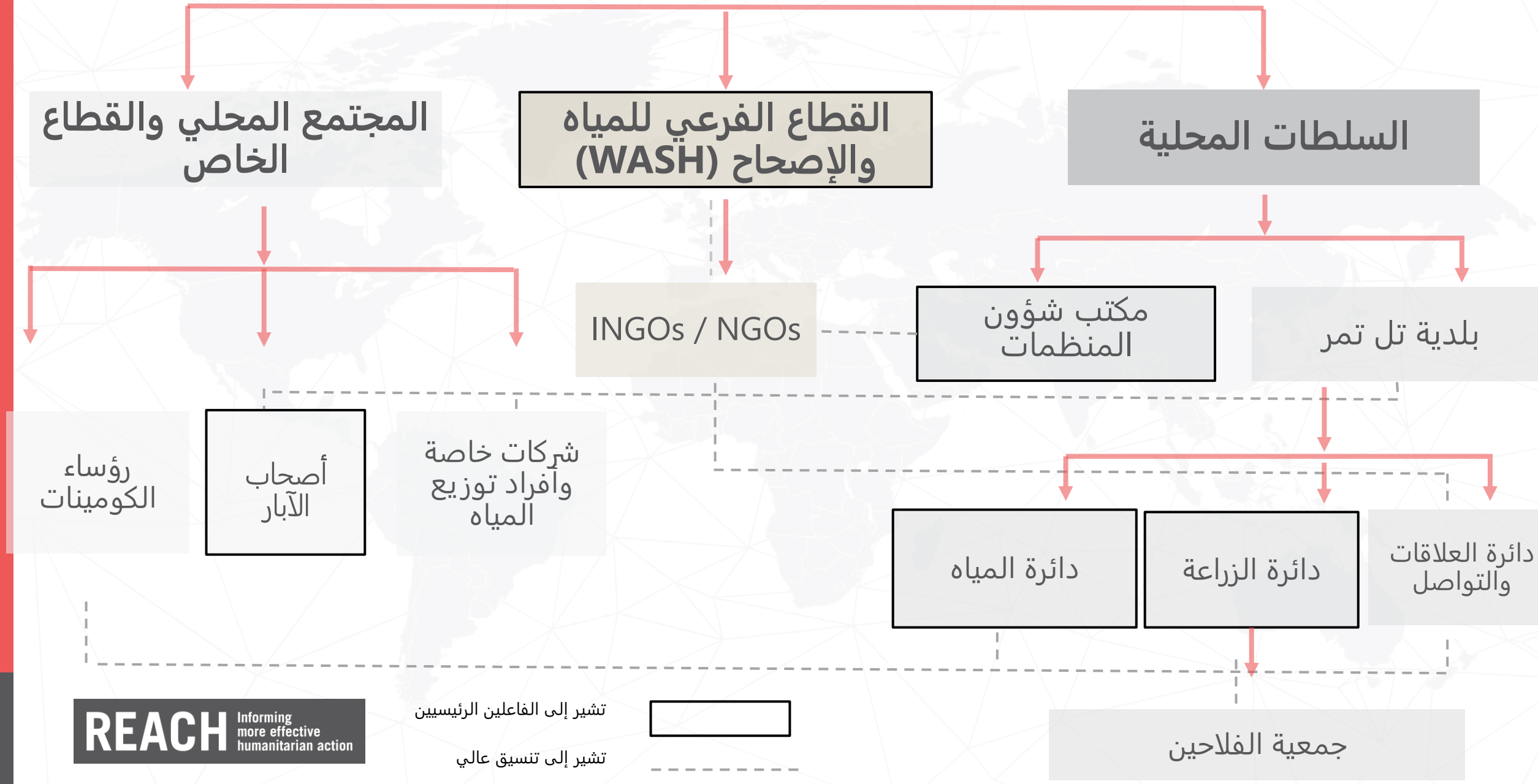

REACH Informing more effective humanitarian action

02

تفويضات أصحاب المصلحة

الأدوار الرئيسية في مياه الشرب ، الري والزراعة

تفويضات أصحاب المصلحة

السلطات المحلية

مكتب شؤون المنظمات & دائرة العلاقات والتواصل

- تنسيق العمل الإنساني بين المنظمات والسلطات المحلية لتجنب الازدواجية.
- منح الموافقات للمنظمات وتسهيل التعاون من خلال مذكرات التفاهم والاتفاقيات.
- العمل كحلقة وصل رئيسية بين المنظمات والجهات الحكومية.
- متابعة الأنشطة والإشراف عليها وحل المشكلات عند الحاجة.
- اقتراح أفكار المشاريع (أحيانا) ومتابعة العمل في القطاعات المتخصصة.
- الدعوة لتقديم الخدمات وتنظيم الاجتماعات مع المنظمات وأصحاب المصلحة.

دائرة المياه

- تشغيل وصيانة شبكات المياه.
- إدارة الآبار، إجراء الزيارات الميدانية، حفر آبار جديدة، تنظيف الآبار القائمة، وتوفير المولدات.
- إعادة تأهيل وإصلاح البنية التحتية للمياه، بما في ذلك الأنابيب وأنظمة التوزيع.
- التنسيق مع المنظمات أثناء حالات الطوارئ لمعالجة أزمات المياه.
- مراقبة وتنظيم الموارد المائية، بما في ذلك مستويات المياه الجوفية وإصدار التراخيص لحفر واستخدام الآبار.

دائرة الزراعة (AD) و جمعية الفلاحين (FA)

- (AD)مسؤول عن تحديد مواقع الآبار ومواقع حفر المياه.
- (AD)يراقب مستويات المياه الجوفية.
- (AD)يخطط ويخصص مياه الري.
- (FA)يدعم المزارعين بناءً على توفر المياه.
- (FA)يشارك المعلومات الواردة من دائرة الزراعة.
- (FA)يوجه المزارعين في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المياه.

القطاع الفرعي للمياه والإصحاح (WASH)

INGOs / NGOs

- القطاع الفرعي للمياه والإصحاح (WASH)
- تنسيق جميع الجهات الفاعلة في مجال المياه والإصحاح (وكالات الأمم المتحدة، المنظمات الدولية غير الحكومية، المنظمات غير الحكومية) العاملة في المنطقة.
- تسهيل تبادل المعلومات.
- تحديد المناطق ذات الأولوية للتدخل.
- ضمان عدم وجود تداخل أو ازدواجية بين أنشطة المنظمات.
- تقديم التوجيهات الفنية والمعايير وأفضل الممارسات للشركاء.

المنظمات غير الحكومية / المنظمات الدولية غير الحكومية:

- دعم دوائر المياه والزراعة في التخطيط، التقييمات الفنية، وبناء القدرات.
- مراقبة المياه الجوفية.
- إعادة تأهيل الآبار / الشبكات.
- بناء قدرات دوائر المياه.
- الاستجابة لحالات الطوارئ.ا
- لتقييمات الفنية.
- جمع البيانات.
- تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمياه الزراعية.

المجتمع المحلي والقطاع الخاص

أصحاب الآبار & موزعي المياه

أصحاب الآبار:

- المصدر الأساسي للمياه لمعظم الأسر بسبب عدم كفاية أو عدم عمل مصادر المياه العامة.
- استخراج المياه الجوفية باستخدام الآبار الخاصة (معظم الآبار في تل تمر والحسكة مملوكة بشكل خاص).
- توفير المياه للشرب والزراعة حسب الموقع ونوع البئر.

موزعو المياه:

- نقل المياه من الآبار الخاصة إلى المنازل والقرى والمخيمات والمرافق العامة.
- سد الفجوة الناتجة عن نقص المياه الموصولة عبر الشبكات، وأصبحوا المورد الرئيسي أثناء الانقطاعات أو حالات الطوارئ.
- يعملون بشكل مستقل مع القليل من التنظيم، ويحددون الأسعار بناءً على تكاليف الوقود والمسافة والطلب.

رؤساء الكومينات

- مراقبة مشاكل المياه في القرية ونقل شكاوى واحتياجات المجتمع إلى السلطات.
- العمل كحلقة وصل للتواصل بين السكان ومديرية المياه / البلدية.
- المساعدة في تنظيم توزيع المياه محليًا ودعم التنسيق أثناء النقص أو حالات الطوارئ.
- ليس لديهم سلطة فنية، لكنهم يلعبون دورًا مهمًا في الإبلاغ عن الاحتياجات وتسهيل الإجراءات.

REACH Informing more effective humanitarian action

03

التحديات

القيود المؤسساتية والموارد والتنظيمية

Challenges

التحديات المؤسسية والحَوْكَمَة

- التنسيق غير رسمي، ولا توجد أنظمة منظمة أو تخطيط مشترك
- ضعف تطبيق القوانين أدى إلى انتشار حفر الآبار بشكل غير قانوني والتخلص غير السليم من مياه الصرف الصحي، مما تسبب في أضرار بيئية جسيمة وتقليل الأمن المائي في سوريا، بما في ذلك انخفاض مستويات المياه الجوفية وجفاف الينابيع[1] .
- رؤساء الكوميونات يفتقرون إلى السلطة الفنية — يمكنهم فقط الإبلاغ عن المشاكل والتحديات.
- دوائر الشؤون والبلديات تنتظر بشكل سلبي أن تقترح المنظمات غير الحكومية الأنشطة.
- المنظمات الدولية غير الحكومية تجري تقييمات دون مشاركة النتائج أو المتابعة.
- لا توجد هرمية واضحة أو قيادة في إدارة المياه في المنطقة.
- السلطات المحلية لا تستطيع فرض القوانين على الجهات الخاصة (أصحاب الآبار، مشغلي الصهاريج).
- ضعف تطبيق القوانين: السكان يستخرجون المياه دون تراخيص.
- توجد جمعية المزارعين ولكنها غير مدعومة وظيفيًا.

التحديات الاجتماعية والديموغرافية

- الضغط السكاني المرتفع الناتج عن النزوح يزيد الطلب على الموارد المائية الشحيحة.
- اعتماد المجتمعات على الآبار الخاصة غير المنظمة، مما يؤدي إلى تفاقم الاستنزاف المفرط وتقليل الرقابة على السلامة.

التحديات الفنية وبناء القدرات

- ضعف القدرة على التخطيط وغياب التصميم العلمي للمشاريع.
- محدودية الخبرة الفنية لدى مديرية المياه والسلطات المحلية.
- عدم وجود قاعدة بيانات مركزية — يتم تبادل المعلومات المائية شفهيًا أو عبر تقارير بسيطة.
- نقص المعدات الأساسية (مثل أدوات اختبار جودة المياه).
- الاعتماد الكبير على الآبار الخاصة وموزعي المياه بالصهاريج بسبب ضعف الأنظمة العامة.

التحديات البيئية والبنية التحتية

- انخفاض مستويات المياه الجوفية، وزيادة الملوحة، وارتفاع تكاليف الاستخراج.
- الجفاف طويل الأمد وجفاف نهر الخابور منذ عام 2002.[2]
- توقف محطة مياه علوك عن العمل (المصدر الرئيسي في المنطقة).[3]
- بعد مصادر المياه السطحية والحاجة إلى بنية تحتية واسعة النطاق غير متوفرة.غياب مصادر مياه صالحة للشرب في تل تمر.

التحديات المالية والموارد

- نقص الموارد المالية على مستوى السلطات المحلية والجهات المانحة.
- ينظر المانحون إلى إدارة المياه كعمل إنساني قصير الأجل وليس كتنمية طويلة الأمد.
- غياب الاستثمار في البنية التحتية المستدامة (محطات المعالجة، مرافق التخزين).

REACH Informing more effective humanitarian action

[1] hikama09-2024-ahmed-haj-asaad.pdf
[2] 202505_ebb-and-flow_water-nes.pdf
[3] 202505_ebb-and-flow_water-nes.pdf